سياسة الدعم...
في الجماهيرية العظمى
ما لها وما عليها

د. محمد محمود محمد
كلية القانون، جامعة التحدي، سرت

مُقدّمة:

لقــد شاع مذهب إشباع الحاجات الأساسية في الفكر التنموي بالبلاد النامية منذ الستينات مــن هــذا القــرن. وهــو يستهدف بصورة أساسية توفير السلع والخدمات الضرورية اللازمة لمعيشــة الأكــثرية الفقيــرة فــي هذه البلاد بأسعار تتناسب مع دخولهم المحدودة، وهو مدخل للتــنمية يــتميز بتوافر ضرورات المعيشة التي قد لا تستطيع الفئات الفقيرة الحصول عليها من خلال قوى السوق.

فــالدعم ظاهــرة شــائعة في الدول المتقدمة والنامية على السواء، وإن كانت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة ضئيلة لا تذكر بعكس الحال في الدول النامية.

وتعتــبر سياســة الدعــم إحدى السياسات التي تستخدمها الدول في إعادة توزيع الدخل القومــي والمحافظــة على توفير حد أدنى من الغذاء للفئات الفقيرة بأسعار تتناسب مع دخولهم المحدودة، هذا علاوة على المحافظة على استقرار مستوى الأسعار.

ونظــراً لعــدم ارتــباط سياســة الدعــم بمستويات الدخول فقد شارك في الاستفادة منه القــادرون إلى جــانب غير القادرين، بل استفاد القادرون في أحيان كثيرة أكثر من المستحقين لــلدعم، ممــا أدى إلى تســرب الســلع المدعمة من الجمعيات التعاونية إلى الدكاكين وأصحاب المحــلات الخاصــة – المــوزع الفردي – وبكميات كبيرة وذلك لإعادة بيعها بأسعار أعلى لغير الليــبيين، بــل وصــل الأمــر إلى تهــريب الســلع المدعمة إلى خارج الحدود للدول المجاورة لــلجماهيرية، كمــا أدى اتساع نطاق الدعم إلى تعطيل جهاز الثمن عن القيام بدوره للتخصيص الكفء للموارد.

الهدف من البحث:

تناقلت وسائل الإعلام في الجماهيرية خلال شهر مارس 1999 حديث الأخ القائد في مؤتمر المرأة أن هناك تفكير في إلغاء الدعم، وهذه الإشارة من سيادته كانت نقطة الانطلاق لإعداد هذا البحث.

ويهدف هذا البحث إلى توضيح كيف أن الدعم كسياسة لإعادة توزيع الدخل القومي هو سياسة معترف بها في الدول النامية والمتقدمة على السواء، وبشرط أن تكون هذه السياسة استثناءً من القاعدة العامة في تكوين الأسعار حسب قوى السوق، وأن تكون نسبته إلى الإنفاق العام محدودة فهو كالملح كثيره يفسد الطعام، فزيادته تؤدي إلى خلل في الأسعار النسبية وإلى زيادة الاستهلاك وإلى عدم التخصيص الكفء للموارد، كما يهدف هذا البحث إلى المساهمة في إثارة الانتباه إلى ضرورة ترشيد هذه السياسة، وتحويل الجزء الناتج من الترشيد إلى دعم نقدي يتمثل في زيادة الأجور والمرتبات.

وينقسم هذا البحث إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: تعريف الدعم وأنواعه.

المبحث الثاني: أهداف سياسة الدعم.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للدعم.

المبحث الرابع: نحو سياسة رشيدة للدعم.

المبحث الأول

تعريف الدعم وأنواعه

تتعدد تعاريف الدعم وذلك على النحو التالي:

1- الدعم ضريبة سالبة:

يُعرف الدعم بأنه ضريبة سالبة[1] بمعنى أن الدولة هي التي تقوم بدفع مبلغ معين للأسرة أو الفرد، بعكس الضريبة الموجبة وهي التي يقوم الممول بسدادها للدولة. ففي الولايات المتحدة يتم تحديد حد أدنى للدخل يطلق عليه خط الفقر، ويسترشد في تحديد هذا الخط بحجم الأسرة ومستوى المعيشة السائد[2]، فإذا انخفض الدخل عن هذا الخط تقوم الدولة بمنح الإعانة أو الدعم "الضريبة السالبة"، أما إذا زاد الدخل عن هذا الخط فالفرد يقوم بسداد الضريبة الموجبة للدولة.

ويلاحظ أن تعريف الدخل على أنه ضريبة سالبة، وإن كان يصلح هذا التعريف في الدول المتقدمة، فإنه لا يصلح للبلاد النامية لعدم إمكان تسجيل وحصر الدخول بدقة.

2- الدعم ميزة مالية:

ويُعرف الدعم بأنه أسلوب تنتهجه الحكومة لتوفير ميزة مالية للأسرة أو للشركة في القطاع الخاص، تمكن هذه أو تلك من بيع أو شراء السلع والخدمات أو أحد عوامل الإنتاج، بما في ذلك الحصول على الائتمان، بهدف إتاحة شراء أو بيع أو استخدام هذه السلعة أو الخدمة أو أحد عوامل الإنتاج بسعر أقل من سعرها لو تم الحصول عليها بدون دعم في السوق الحرة[3].

3- الدعم أداة توزيعية:

إن التعريف السابق يغفل الدور الذي يؤديه الدعم

---

[1] Johansen: Public finance, fifth printing. North Holland, 1979, p. 38.

[2] Musgrave: Richard A. peggy Masgrave, public finance in theory and practice. Hill Book Company, 1980, p 378-381.

[3] Carl. S. shoup: The terminology of subsidy in essaya in honner of giuseppe. Vol. 2 Padua p. 307-321.

كـــأداة هامـــة لإعادة توزيع الدخل القومي، فالدعم هو أكثر عموميـــة من مجرد أنه ميزة مالية، ولهذا يعرف الدعم بأنه أحـــد الأســـاليب الهامـــة المتبعة لإعادة توزيع الدخول في المجتمعات لجعل مجموعة من السلع الضرورية في متناول القوة الشرائية للشرائح ذات الدخل المنخفض في المجتمع[1].

4- الدعم منحة من الدولة:

وقـــد يُعـــرف الدعـــم بأنه أحد صور الإعانات التي تمـــنحها الدولـــة أو تتـــنازل عنها للأفراد أو المشروعات بطـــريقة مباشرة أو غير مباشرة بقصد التخفيف من أعباء المعيشـــة المتزايدة على المستهلكين من ذوي الطبقات الدنيا ذات الدخل المحدود[2].

ويتضـــح من هذا التعريف أن الدعم إما يكون بالمنح والعطاء أو بالتخلي عند الاقتضاء:

أ) الدعم بالمنح والعطاء:

ويظهـــر ذلك في صورة اعتمادات محددة تظهر في الموازنـــة العامة للدولة تحت اسم دعم السلع التموينية وهذا الدعـــم المباشـــر، وقـــد تمنح الإعانات ويستفيد بها الأفراد بطـــريقة غيـــر مباشرة كما في حالة الإعانات الاقتصادية الـــتي تحصل عليها المشروعات العامة. وتهدف الدولة من وراء تقريرها تمكين المستهلك من الحصول على ناتج هذه المشـــروعات بأســـعار مخفضـــة. وأهم هذه الإعانات هي كالآتي:

1- إعانة الاستغلال:

والهـــدف مـــن منح هذه الإعانة هو بقاء ثمن لبعض المنـــتجات بأقل من ثمن التكلفة الحقيقية لتحقيق استقرار في الأسعار وتجنب مخاطر التضخم.

2- إعانة تحقيق التوازن:

وهـــي الإعانـــة الـــتي تقدمهـــا الدولة لدعم بعض المشروعات بقصد تغطية الخسائر التي تتكبدها لكونها تقوم بنشـــاط يعتبر أساسياً من وجهة نظر الاقتصاد القومي في مجموعـــه، ومـــن أمثلة ذلك الإعانات التي تُمنح لشركات الطيران وشركات الملاحة البحرية.

ب) الدعم بالتخلي عند الاقتضاء:

وفيهـــا يـــتحقق الدعـــم أساساً بطريقة غير مباشرة، حيـــث تتـــنازل الدولـــة بحكم كونها سلطة ذات سيادة عن اقتضـــائها مـــا يجب اقتضاؤه من الضرائب لتحقيق أهداف اقتصـــادية واجتماعية يستفيد منها الأفراد كمستهلكين، وهي تتعـــلق بجانب الإيرادات العامة وليست جانب الإنفاق العام، ومـــن أمثـــلة ذلـــك إعفاء بعض الأشخاص من الضرائب المباشـــرة لـــتأمين حـــد الكفاف أو إعفاء بعض السلع من الضرائب الجمركية على الواردات، وفي هذه الحالة يستفيد الأفـــراد وأصـــحاب المشـــروعات مـــن تخلي الدولة عن مطالبـــتهم بفرائضـــها، وهـــو يعتبر نوعاً من الدعم تزيد بمقتضـــاها دخولهـــم النقدية بقدر قيمة الضرائب التي كان يتعين على الدولة تحصيلها منهم.

5- الدعم فرق سعري:

ومن التعريفات الشائعة للدعم التي تنظر إلى طريقة قياســـه وتقدير حجمه، أنه الفرق بين تكلفة إنتاج السلعة أو الخدمـــة أو تكـــلفة اســـتيرادها وبين سعر بيعها للمستهلك. ويوســـع الـــبعض الآخـــر مـــن مفهوم الدعم بالنسبة لسلع التصـــدير، وهـــي المنـــتجات الـــنفطية، حيث يعتبر الدعم للمنـــتجات الـــنفطية هو الفرق بين قيمة الاستهلاك المحلي للمنـــتجات الـــنفطية طـــبقاً لأســـعارها في السوق المحلي

---

[1] د. سعد طه علام، الدعم لأسعار السلع الزراعية الغذائية، مذكرة رقم 1283، معهد التخطيط القومي، مصر 1981، ص 14.

[2] د. عادل أحمد حشيش، الدعم السلعي والأمن الغذائي، دار الجامعات المصرية، 1981، ص 78-82.

المحـــددة جبرياً، وبين قيمتها وفقاً للأسعار العالمية، وذلك لأن التكـــلفة الاجتماعية للسلعة تتناول جميع الفرص خاصة وأن المنـــتج قادر دائماً على بيع السلعة في السوق المحلي أو الســـوق العالمية، وأن الدولة لا تختلف كثيراً عن الأفراد في السعي للحصول على أكبر عائد من الإسهام في العملية الإنتاجية.

فـــلا يعقل أن يكون سعر لتر البنزين في الجماهيرية كدولـــة منتجة وعدد سكانها في حدود خمسة ملايين نسمة بـــنفس السعر العالمي في دولة مستهلكة، بالإضافة إلى أن الأجور والمرتبات في الجماهيرية منخفضة انخفاضاً كبيراً عـــن المســـتويات العالميـــة، صحيح أنه يفضل رفع سعر المنـــتجات الـــنفطية في السوق المحلي عما هي عليه الآن، إلا أنـــه يجـــب ألا تـــوازي الأسعار العالمية خشية اندلاع التضـــخم فـــي أسعار السلع والخدمات التي تعتمد بصورة مباشـــرة أو غيـــر مباشرة على المنتجات النفطية، كما أن فـــرض أســـعار مطابقة للأسعار العالمية يسحب من الدولة إحدى الوسائل التي تتحكم بها في اقتصادها القومي.

وجمـــلة القـــول إن الدعم له مفهومان أحدهما ضيق وهـــو ما يفضل الأخذ به، والآخر واسع يستند إلى الأسعار العالميـــة وهـــو ما نرفضه طبقاً لما سبق توضيحه. إلا أن ذلك لا يعني إغفال الأسعار العالمية، وإنما يجب أخذها في الاعتـــبار عـــند تكوين الأسعار المحلية لسلع التصدير على ألا تكون هي الأساس الوحيد لتكوين الأسعار المحلية.

ومـــن الواضح أن كل تعريف من التعاريف السابقة يركـــز على جانب واحد من جوانب الدعم، سواء على أنه ضريبة سالبة حيث يمنح نقداً في الولايات المتحدة، أو على أنه ميزة مالية، أو أنه أداة توزيعية تعكس الغرض من منح الدعـــم، أو عـــلى صورة منحة من الدولة أو تتنازل الدولة بمقتضاه عن فرائضها أو في صور فرق سعري.

والـــتعريف الجـــامع للدعم هو تحمل الخزانة العامة أعـــباء مالية تخصصها في ميزانيتها لهذا الغرض بصورة مباشـــرة أو غيـــر مباشـــرة تؤدي إلى استقطاع جزء من الموارد كان من الممكن أن تؤول إلى خزانة الدولة[1].

والخلاصة أن الدعم ما هو إلا أسلوب تنتهجه الدولة لـــتوزيع الدخـــل لضـــمان حـــد أدنى مـــن الغذاء لتمكين المستهلكين من الحصول على السلع بسعر أقل من التكلفة.

أنواع الدعم:

أ) الدعم المباشر: وهو الذي يظهر في الميزانية تحت اسم دعم السلع التموينية ويشمل الدقيق والقمح والأرز والسكر والشاي والبن والزيوت والبقوليات ومعجون الطماطم والدقيق الوطني وزيت الزيتون المحلي والخميرة، ويوضح الجدول رقم [1] تطور الدعم في الاقتصاد الليبي، والجدول رقم [2] تفاصيل دعم السلع التموينية لعام 1996.

ب) الدعـــم غيـــر المباشـــر: والمقصود به بيع السلعة أو الخدمة المنتجة محلياً بأقل من سعر تكلفتها.

ج) الدعم الضمني أو المقنع أو المستتر: وهو تكلفة الفرصة الضائعة في بيع المنتجات النفطية في السوق المحلية بأسعار أقل من الأسعار العالمية.

[1] د. عادل حشيش، الدعم السلعي والأمن الغذائي، المرجع السابق، ص 82.

جدول1 تطور حجم دعم السلع التموينية من عام 1978–1999 بالمليون دينار ليبي

السنة	عدد السكان بالألف نسمة	قيمة الدعم المخصص مليون دينار	قيمة الدعم المدفوع[1] مليون دينار	نسبة المدفوع إلى المخصص %
1978	2649.7	54.5	48.0	88.1
1979	2756.1	67.5	64.0	94.8
1980	2804.6	138.2	155.2	97.8
1981	2883.1	112.8	90.0	78.8
1982	2963.8	79.3	70.0	88.2
1983	3046.8	24.8	23.0	92.7
1984	3132.1	29.1	47.0	161.5
1985	3372.2	29.5	8.0	27.7
1986	3416.9	19.2	8.0	41.7
1987	3513.8	10.0	10.0	100.0
1988	3613.4	19.0	3.5	18.4
1989	3715.9	48.0	25.0	52.1
1990	3821.3	51.0	9.0	17.6
1991	3929.6	27.0	4.0	14.8
1992	4041.1	23.0	12.0	52.2
1993	4155.7	41.0	16.0	39.0
1994	4223.5	36.0	4.0	11.1
1995	4389.7	98.0	16.0	16.3
1996	4519.4	144.0	24.0	16.7
1997	4665.8	160.01	130.0	81.2
1998	4805.7	146.3	[2]131.7	97.0
1999	4950.2	130.0	[3]130.0	%100
		1488.2	**1008.4**	**66**

[1] المصدر: اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، منجزات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال 28 عاما، ص 57.

1. المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962–1996.

[2] قانون الميزانية العام 1429، ص 6.

[3] تقرير متابعة الميزانية العامة في ستة أشهر، ص 5، حساب باقي السنة.

صعوبة قياس الدعم:

من الصعب قياس وتقدير حجم الدعم في الميزانية العامة الليبية بالنظر إلى تعدد مفاهيم الدعم من الناحية النظرية وتباين مضمونها. فالدعم منه ما يظهر في الميزانية وهو الدعم المباشر المتمثل في دعم السلع التموينية، ومنه ما لا يظهر في الميزانية وهو الدعم غير المباشر المتمثل في خسائر شركات القطاع العام أو حتى نقص أرباحها بالنسبة للمبالغ المستثمرة فيها، وكذلك لا يظهر في الميزانية الدعم الضمني المتمثل في بيع المنتجات النفطية في الداخل بأقل من أسعار تصديرها.

فإن كان يسهل تقدير حجم الدعم المباشر وهو دعم السلع التموينية، فمن الصعب تقدير حجم الدعم غير المباشر والدعم الضمني في الميزانية العامة الليبية لتعدد مفاهيم الدعم من الناحية النظرية وتباين مضمونها.

جدول2 دعم السلع التموينية من واقع الميزانية الفعلية المنتهية في 1996.12.31

السلعة	المبلغ بالمليون دينار
الأرز	11.7
الدقيق	78.6
القمح	53.0
السكر	6.5
الشاي	3.5
الزيوت	(1.9)
البقوليات	(2.5)
البن	(3.5)
الطماطم	1.4
الدقيق الوطني	1.2
زيت زيتون محلي	0.1
الخميرة	(0.6)
الإجمالي	156.0
الوفر	8.5
الصافي	**147.5**

المصدر: السلع التموينية الإدارة العامة للتفتيش باللجنة الشعبية العامة

المبحث الثاني

أهداف سياسة الدعم

تهـدف الـدول النامية ومنها ليبيا من تطبيق سياسة الدعم إلى تحقيق أهداف ثالثة وذلك على النحو الآتي:

أولاً: إعـادة توزيـع الدخـل القومي لصالح الفئات الفقيرة.

ثانيـاً: المحافظـة عـلى حد أدنى من الغذاء وذلك بـتخفيض أسـعاره حـتى يكـون فـي متـناول الدخول المتواضعة.

ثالـثاً: المحافظـة عـلى اسـتقرار أسـعار السلع والخدمـات الأساسـية الـتي يستهلكها الغالبية العظمى من المواطـنين وتشكل هذه السلع وزناً كبيراً في الرقم القياسي لـنفقة المعيشـة، فيكون تأثير دعم هذه السلع على مستوى الأسـعار كـبيراً، فعـدم ارتفاع أسعارها يقلل من ارتفاع أسعار السلع الأخرى غير المدعمة. وسنخصص لكل هدف من الأهداف الثلاثة السابقة مطلباً مستقلاً.

المطلب الأول

دور الدعم في إعادة توزيع الدخل القومي

جـرت العـادة في الفكر المالي، على تقسيم النفقات العامة للدول بحسب الآثار المترتبة عليها إلى نفقات حقيقية ونفقـات تحويـلية. فالـنفقات الحقيقية هي تلك التي تؤثر مباشـرة عـلى الإنتاج وحجم التشغيل، وتؤثر بصفة غير مباشـرة فـي إعـادة توزيـع الدخل القومي. أما النفقات التحويـلية فهـي تؤثـر مباشـرة في إعادة توزيع الدخل القومـي، فالـنفقات التحويلية الاجتماعية ومنها دعم أسعار السلع والخدمات الأساسية بغرض تخفيض تكاليف المعيشة لذوي الدخول المنخفضة، وكذلك التأمينات الاجتماعية ضد المـرض والشـيخوخة، تهـدف هذه الإعانات إلى إدخال تعديـلات عـلى التوزيع الأولى للدخل لإفادة ذوي الدخول المنخفضـة وإعـادة توزيـع الدخل لصالحهم. أما النفقات التحويـلية مـثل الإعانـات التي تمنح لبعض المشروعات بغـرض تخفيض أثمان منتجاتها (الدعم غير المباشر) فهي تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة بغرض تمكينها من الحصول على منتجات هذه المشروعات بأثمان منخفضة.

ونخـلص مـن ذلـك إلى أن الدعـم باعتباره نفقة تحويـلية يهـدف إلى إعـادة توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة.

المطلب الثاني

دور الدعم في توفير حد أدنى من الغذاء

إن عـدداً كـبيراً مـن الدول النامية خصوصاً في إفـريقيا وآسـيا يعاني سكانها من العجز الغذائي بالإضافة إلى ازديـاد التدهور في المستوى الغذائي، وقد أورد تقرير الأمم المتحدة عدم التوازن الشديد في أسواق المواد الغذائية والخـبز والدقيـق واللحوم بشكل خاص[1]. إن حدة المشكلة الغذائيـة ترتـبط ارتـباطاً مباشراً بعدم كفاية وعدم ثبات الإنـتاج الوطني للمواد الغذائية وذلك بفعل تخلف الزراعة فـي الـبلاد النامية والأوضاع الاجتماعية السائدة في هذه البلاد.

إن الدول النامية كانت مصدراً للغذاء حتى منتصف الأربعيـنات مـن القـرن الماضي ثم تحولت بعد الحرب العالميـة الـثانية إلى دول مستوردة للغذاء من الغلال. من 32 مليون طن سنة 1966 إلى 70 مليون طن سنة 1980 ومن المتوقع أن تبلغ 150 مليون طن عام 2000[2].

---

[1] United Nations: Department of international economics and social affairs of the united nations world economy survey 1981. P. 15.

[2,2] د. فتحي محمد إبراهيم يوسف، أزمة الغذاء العالمي، مهمات عاجلة، المؤتمر العالمي الثاني عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي

وقـد بـلغت الـواردات من الغذاء للدول العربية 2 مـليار دولار عام 1970 ارتفعت إلى 19 مليار دولار عام 1980 ومـن المتوقع أن تصل إلى 120 مليار دولار عام 2000[2]. ويمـثل سكان الوطن العربي 4% من سكان العالم فـي حيـن يستورد حوالي 47% من القمح المعروض في الأسـواق العالمية، 30% من اللحوم، وأكثر من 15% من السـكر. وقـد بلغت هذه الواردات حوالي 36 مليار دولار عام 1985. وقد أدت حاجة هذه الدول إلى استيراد كميات كـبيرة مـن الغـذاء إلى مشاكل كبيرة ساهمت في نقص الفائض العالمي من الغذاء وبالتالي ارتفاع أسعاره وأهمها:

1- تعقـد السـوق العالمية. حيث زادت البلاد النامية ذات الدخـل المتوسط من وارداتها إلى حد كبير وأصبحت تشكل أكبر سوق لصادرات الحبوب في العالم. وترجع حاجـتها المـتزايدة إلى واردات الحبوب بالإضافة إلى نقـص الإنتاج إلى زيادة هجرة السكان إلى المدن، كما زادت أهميـة إنتاج الماشية حيث استخدم أكثر من ثلث الاسـتهلاك الكـلي للحبوب وأكثر من نصف مجموعة الواردات لتغذية الحيوانات بدلاً من الإنسان.

إن نمو السكان وزيادة الدخل في الدول ذات الدخول المتوسـطة أدى إلى تغييـر هيكل الطلب على الغذاء، وأصبح يتحرك بعيداً عن بنود الغذاء الرئيسية إلى بنود أخـرى مـثل الـلحوم والبيض واللبن، أي المنتجات الحيوانيـة والأغذيـة الغنية بالبروتين وحبوب الزيت والسـكر والخضـراوات والفواكه وأصبح الطلب على هذه المنتجات يزيد بمعدلات عالية.

وتشـير دراسـات البـنك الدولـي إلى أن نفقـات الاسـتيراد كلفت البلاد النامية حوالى مليار دولار أكثر ممـا ينـبغي بسـبب سوء التخطيط، وعقد الصفقات المسبقة للحد من آثار تقلبات الأسعار.

2- عدم استقرار السعار.

3- توفيـر العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد الغذاء تكون على حساب واردات أخرى.

4- الكـوارث الغذائيـة: حيث أن الإنتاج الزراعي يخضع للظروف الطبيعية والعوامل البيئية فلا يتوقع أن يغطي إنـتاج الحـبوب فـي البلاد المصدرة احتياجات البلاد النامية.

أهمية توفير حد أدنى من الغذاء:

إن توفيـر حـد أدنى مـن الغذاء كأداة لحفظ صحة الإنسـان وصـحة عضلاته وجميع أجهزته، وصحة العقل والأعصـاب، وسلامة العقل والتفكير والشعور والوجدان، هـو أمـر لا نقـاش في أهميته، فالعقل السليم في الجسم السـليم، والجسـم السليم والعقل السليم هما منبع النشاطات والأعمال العظيمة التي يقوم بها الإنسان[1].

ولا شـك أن الدولة مسؤولة عن توفير الحد الأدنى مـن الغذاء، فالغذاء يجب توفيره لمن يحتاجه ولا يستطيع أن يدفع ثمنه، فهناك علاقة وثيقة بين الغذاء وعملية التنمية الاقتصـادية والاجـتماعية، فالاسـتثمار في الإنسان خير استثمار كما يقول الاقتصاديون.

دور الدعم في توفير حد أدنى من الغذاء:

تتبـنى معظم البلاد النامية سياسة الدعم لتوفير السلع الغذائيـة بأسعار رخيصة في متناول الفقراء في هذه البلاد، وتهـدف مـن ذلـك إلى تعويـض الـنقص في البروتين والسـعرات الحـرارية اللازمـة لبناء جسم الإنسان وبذل الجهود اللازمة للقيام بعملية التنمية الاقتصادية.

وتتبع الجماهيرية الليبية نظام البطاقات التي يحصل

والإحصاء والتشريع، 1977، ص 7-9.

[1] حسن عبد السلام، الغذاء والصحة، الدار القومية للطباعة والنشر والتوزيع، بدون تاريخ، ص 10-14.

عليها المواطنون الليبيون والتي تمكنهم الحصول على السلع الغذائية من الجمعيات التعاونية وتشمل السكر والزيت والشاي والبن والألبان ومعجون الطماطم والدجاج بل والفاكهة والعصائر في بعض الأحيان. وتهدف الدولة من ذلك إلى إتاحة الغذاء للجميع سواء كانوا قادرين أم غير قادرين.

ورغم أهمية المحافظة على حد أدنى من الغذاء، إلا أن ذلك له جوانب سلبية تتمثل أهمها في أنه يضعف من الحافز على زيادة الإنتاج ويزيد من الضغط على ميزانية الدولة.

وهناك حالات أدت فيها سياسة دعم السلع الغذائية بأسعار رخيصة إلى القضاء على كل حافز لزيادة الإنتاج في تونس وكولومبيا على سبيل المثال[1].

ضرورة زيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في البلاد النامية:

إن معدل النمو السائد حالياً للإنتاج الزراعي والغذائي في معظم البلاد النامية هو 3% وهو أعلى قليلاً من معدل نمو السكان، ويقترح التقرير الذي وضعته اللجنة الاقتصادية في الأمم المتحدة عن إفريقيا سنة 1987 [2] أن يكون معدل النمو الزراعي المستهدف 4% وهو المعدل الذي يسمح بتلبية الاحتياجات الغذائية وتوفير العملات الأجنبية اللازمة للتنمية. وقد حققت رواندا مثل هذا المعدل، وتستطيع بعض البلاد الأخرى أن تصل إلى معدل أفضل. إن زيادة الإنتاج الزراعي ودفع معدلات نموه أصبحت الآن أكثر من أي وقت مضى، ضرورة ملحة للدول النامية ومنها ليبيا خصوصاً بعد استثمار مشروع النهر الصناعي العظيم، لأن من لا يملك غذائه لا يملك قراره، هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى فإن زيادة الإنتاج الزراعي تؤدي إلى زيادة العرض من الغذاء بأسعار مخفضة وبالتالي تنتفي الحاجة إلى الدعم وتوفير العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد الغذاء وتوجيهها إلى مزيد من التنمية.

المطلب الثالث

دور الدعم في المحافظة على استقرار الأسعار

تعاني الدول النامية ومنها ليبيا من عدة اختلالات هيكلية في اقتصادياتها يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً: التخصص في إنتاج المواد الأولية:

يترتب على تخصص الدولة في إنتاج المواد الأولية (المنتجات النفطية بالنسبة لليبيا) أهمية قطاع الصادرات في الاقتصاد القومي، فإذا تعرضت أسعار هذه المواد للتذبذب (كما هو حادث حالياً) في الأجل القصير فإن ذلك يعرضها لعدم الاستقرار النقدي، وينعكس ذلك فيما بعد على ارتفاع الأسعار في الفترات التي يميل فيها معدل التبادل الدولي للتحسن في صالحها، أي أن هذا التحسن في شروط التبادل الدولي يكون مصحوباً بموجات تضخمية.

أما في حالة تدهور أسعار الصادرات أو انخفاض حجمها فإن ذلك يؤدي إلى حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة، وذلك لصعوبة ضغط بنود الإنفاق الحكومي الجاري، فتلجأ الدولة في هذه الحالة إلى مصادر تضخمية لسد هذا العجز كاقتراض من الخارج أو زيادة الإصدار النقدي، ويرجع هذا بالطبع إلى زيادة حدة الضغط التضخمي، وقد تلجأ الدولة إلى تخفيض سعر الصرف وهذا سيؤدي بالتالي إلى ارتفاع الأسعار[3].

---

[1] د. كوثر مصطفى شغراب، تحليل الجوانب الاقتصادية لمشكلة الغذاء في مصر، المؤتمر السنوي الخامس للاقتصاديين المصريين، ص 50.

[2] البنك الدولي، التمويل والتنمية، ديسمبر 1989، ص 26.

[3] د. رمزي ذكي، مشكلة التخضم في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب،

ثانياً/ جمود الجهاز المالي في البلاد النامية:

نظـراً لتخـلف الأجهـزة الإدارية للنظام الضريبي وعـدم كفائتها، فإن حكومات هذه الدول تلجأ إلى الضرائب غيـر المباشـرة الـتي تـتميز بسـهولة جبايتها وغزارة حصـيلتها، ومـن هنا يحدث الغلاء، إلا أنه غالباً ما تكون حصـيلة الضـرائب المباشرة وغير المباشرة غير كافية، رغـم ذلك، لتغطية حجم الإنفاق العام لتحقيق معدل التنمية المنشـود، مـا يدفعهـا بالتالي أن تلجأ لتمويل هذا العجز بالاقتراض من البنوك فتزيد كمية النقود فيحدث التضخم.

ثالثاً/ عجز الإنتاج الغذائي في الدول النامية:

والمقصـود بهذه المشكلة عجز الاقتصاد القومي عن تدبيـر الاحتياجات المتنامية للسكان مما يدفع أسعار المواد الغذائيـة نحـو الارتفاع المستمر، الطلب على الغذاء ينمو بمعدلات سريعة بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني، يضاف إلى ذلـك زيـادة فـي دخول هذه الفئات تنفق على الغذاء بسـبب انخفـاض مستوى المعيشة أصلاً وتدهور المستوى الصـحي العـام. أما بالنسبة لعرض الغذاء فهو ضئيل ولا يتناسب مع النمو الحادث في الطلب وذلك بسبب بطء النمو في القطاع الزراعي، وظاهرة الاستهلاك الذاتي في القطاع الـزراعي على مدار السنة، وتزايد السكان بمعدلات كبيرة في البلاد النامية. هذه السياسات وغيرها قد أدت في النهاية إلى نقـص المعـروض من السلع الغذائية مما يترتب عليه ارتفاع الأسعار.

وهكـذا انـتهى الحـال فـي هـذه الدول أن ينمو الاسـتهلاك الغذائي بمعدلات أسرع من معدلات نمو الناتج المحلي، ولذلك ترتفع الأسعار ارتفاعاً كبيراً، وتضطر هذه الـدول إلى الاستيراد لسد حاجة سكانها من المواد الغذائية، وينـتج عـن ذلـك الضغط الشديد على موازين مدفوعاتها بسـبب عدم الازدياد في الصادرات لمسايرة النمو الحادث فـي اسـتيراد المـواد الغذائيـة، هذا عموماً بالنسبة للبلاد الـنامية، أما الدول المصدرة للنفط ومنها ليبيا فيترتب على عجـز الإنتاج المحلي زيادة الواردات من السلع الغذائية في حيـن كان من الأولى أن توجه مبالغ الواردات إلى التنمية الاقتصادية.

رابعاً/ طبيعة عملية التنمية وما تولده من اختلالات في مراحلها الأولى[1]:

يـتولد عـن عملية التنمية ذاتها مجموعة أخرى من الضغوط المسببة للتضخم يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- تـتجه أولى مراحل التنمية في البلاد المتخلفة إلى إنشاء مشـروعات البـنية الأساسية، وهذه المشروعات ذات إنـتاج غير مباشر بمعنى أنه ليس لها إنتاج مادى، إنما تسـهم فـي تسهيل العمليات الإنتاجية في المشروعات ذات الإنـتاج المباشر (مشروع النهر الصناعي العظيم فـي ليـبيا مـثلاً) ويحقق الإنفاق الاستثماري في هذه المشروعات دخولاً نقدية، هذه الدخول تخلق طلباً فعالاً فـي الحـال، إلا أن نـاتج هذه المشروعات لا يصلح للاسـتهلاك المباشـر، وهـنا تخـتل العلاقة بين تيار الإنفـاق الـنقدي وتيـار العـرض الحقيقي من السلع والخدمـات التي تحتاج إلى فترة زمنية معينة (الإنتاج الـزراعي الـذي يقـوم بـه مشروع النهر الصناعي العظيـم) حتى يتزايد، ولهذا تتجه الأسعار للارتفاع في المراحل الأولى للتنمية.

2- الطـبيعة المـزدوجة للاستثمار الموجه لفرع معين من فـروع الإنتاج مما يخلق طاقة إنتاجية في هذا الفرع، بيـنما الطـلب الذي يخلقه هذا الاستثمار يتصف بأنه أكـثر عموميـة أي ينصـرف إلى كافـة أنواع السلع

1980، ص 84-88.

[1] د. رمزي ذكي، مشكلة التضخم، مرجع سابق ذكره ص 76.

والخدمـــات، ويعـــني هـــذا حدوث اختلال بين نوعية الطـــلب الكلي ونوعية العرض الكلي مما يدفع الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

3- عند التركيز على تنمية بعض القطاعات، يتزايد الطلب عـــلى منتجات معينة، وتكون المرونة السعرية لعرض هـــذه المنتجات منخفضة، وينتج عن ذلك ارتفاع أسعار هـــذه المنـــتجات، ونظـــراً لعمـــلية التشابك القطاعي الموجـــود بيـــن فروع الإنتاج المختلفة، فينتج عن ذلك ارتفاعات أخرى في مستوى الأجور والتكاليف ومن ثم يؤدي ذلك إلى ارتفاع عام في الأسعار.

4- طـــول فترة الإنشاء للمشروعات الجديدة، وهي الفترة التي تنقضي بين بدء الاستثمار في مجال إنتاجي معين وبين بدء ظهور الإنتاج من هذا الاستثمار، فخلال هذه الفـــترة نجـــد أن الاستثمار يولد دخولاً جديدة ومن ثم طلـــباً على السلع والخدمات في حين أنها لم تزد بنفس نســـبة زيادة الإنفاق الاستثماري وينعكس ذلك في شكل ارتفاع في الأسعار.

5- عـــندما تقـــوم الدولـــة النامية بإنتاج أو إنشاء صناعة لإنتاج سلعة معينة بدلاً من الاستيراد من الخارج تكون تكـــلفة هـــذه الســـلعة مرتفعة، نظراً لأن هذه الصناعة الوليدة لم تصل بعد إلى الحجم الأمثل التي وصلت إليه الصناعة في الخارج، فارتفاع سعر هذه السلعة أمر لا بد منه أو أن تباع بخسارة إن كانت هناك قيود سعرية تفرضها الدولة.

6- ثـــم أخيراً قضية التفاوت في توزيع الدخل التي أسفرت عـــنها تجـــارب التـــنمية التي حدثت في الماضي، فقلة صغيرة تستحوذ على معظم ثمار التنمية ويتسم سلوكها الإنفاقي بالبذخ والتبذير، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في السوق.

دور الدعم في المحافظة على استقرار الأسعار:

نـــتيجة لوجـــود الاختلالات الهيكلية في اقتصاديات الدولـــة الـــنامية ومـــا تؤدي إليه من نقص في إنتاج السلع والخدمـــات الضـــرورية اللازمة لمعيشة سكان هذه الدول، ومـــا اســـتتبع ذلك من الاعتماد على الخارج في توفير هذه الســـلع وبالتالي انتشار الضغوط التضخمية في اقتصاديات هـــذه الـــدول فارتفعت الأسعار ارتفاعاً كبيراً وترتب على ذلـــك انخفاض مستوى معيشة السكان وبالأخص أصحاب الدخول الثابتة المحدودة، فقد حاولت حكومات الدول النامية الـــتخفيف مـــن حـــدة الضغوط التضخمية فلجأت إلى أحد الطريقين:

أولاً: محاولـــة الموازنـــة بين الأسعار والدخول، أو ربـــط الأجـــور بالـــرقم القياســـي لنفقة المعيشة كما فعلت البرازيل في عام 1969.

ثانيـــاً: استخدام سياسة الدعم لتوفير السلع الأساسية بأسعار رخيصة في متناول محدودي الدخل وذلك للحد من تأثير التضخم في زيادة الأسعار والعمل بقدر الإمكان على استقرارها.

ويـــتوقف تأثيـــر الدعم في المحافظة على استقرار الأســـعار على اختيار السلع التي يتقرر دعمها وأهميتها في الـــرقم القياســـي لـــنفقة المعيشة[1]، فكلما كانت السلعة ذات أهمية كبيرة (ذات وزن نسبي كبير) كلما كان أثر دعم هذه الســـلع عـــلى مستوى الأسعار كبيراً، ولما كانت السلعة أو الســـلع المدعمة ذات وزن كبير في سلع الاستهلاك اليومي ويســـتهلكها غالـــبية السكان، فإن عدم ارتفاع أسعارها يحد مـــن ارتفاع أسعار السلع الأخرى غير المدعمة. ولذلك لجأ معظـــم الدول النامية ومنها ليبيا إلى استخدام سياسة الدعم للســـلع الأساســـية الـــتي يستهلكها غالبية السكان لتعويض

[1] Jeffery M. Davis. The fiscal role of food subsidy opcit. P. 109-110.

انخفـــاض الأجـــر الحقيقي لذوي الدخل المحدود، ومن هنا نشـــأت فكـــرة سياسة ثبات الأجور النقدية وزيادة الأجور العيـــنية بالدعم وذلك للتخفيف من حدة التضخم وأثره على مستويات الأسعار.

المبحث الثاني

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للدعم

لســـنا في حاجة إلى تأكيد أهمية الأسعار في توجيه أنـــواع النشـــاط الاقتصـــادي سواء في مجالات الإنتاج أو الاستهلاك أو التوزيع.

ويـــتحدد سعر السلعة في سوق المنافسة الكاملة طبقاً لقـــوى العـــرض والطـــلب وهو سعر التوازن، إلا أن هذا الســـعر قـــد يكـــون مـــرتفعاً بالنسبة لمحدودي الدخل من المســـتهلكين فتضـــطر الدولة لحماية هذه الفئة بأن تفرض أســـعاراً للسلع الضرورية تقل عن أسعار التوازن، ويطلق عـــلى هذا السعر المحدد من قبل الدولة بالسعر الاجتماعي، والفـــارق بيـــن السعر الاقتصادي والسعر الاجتماعي وهو المحدد من قبل الدولة يطلق عليه الدعم. ولما كان الغرض مـــن الدعم التأثير على قوى العرض والطلب لتحقيق إشباع المستهلك ذي الدخل المحدود، فإن دعم المستهلك ما هو إلا تطـــبيق لـــنظرية سلوك المستهلك الأمر الذي يستدعي بيان أثـــر الدعـــم عـــلى سلوك المستهلك ورفاهيته وهل يفضل المســـتهلك الدعـــم عيناً أم نقداً ثم بيان بعد ذلك تأثير الدعم عـــلى الاســـتهلاك في الجماهيرية الليبية، ونظراً لأن الدعم يقـــوم بتعطيل جهاز الثمن فهو يؤدي إلى عدم التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية.

ولمـــا كانت معظم السلع المدعمة يتم استيرادها من الخـــارج لقصور الإنتاج المحلي فإن ذلك يؤثر على ميزان المدفوعـــات. وسنخصـــص لكل أثر من الآثار الاقتصادية مطلباً مستقلاً.

المطلب الأول

أثر الدعم على الاستهلاك

تهـــدف سياسة الدعم إلى عملية إعادة توزيع الدخل القومـــي مـــن الفـــئات الغنية إلى الفئات الفقيرة والمحدودة الدخـــل، وتـــتميز هـــذه الفـــئات الأخيرة بأن ميلها الحدي للاســـتهلاك مـــرتفع، وهذا يؤدي إلى زيادة الميل المتوسط للاســـتهلاك ومـــن ثم زيادة الحجم الكلي للاستهلاك[1]، وفي الدول النامية التي تأخذ بسياسة الدعم ومنها ليبيا تهدف إلى توفيـــر حد أدنى من الغذاء للمجموعات الفقيرة بأسعار تقل عن أسعار التوازن وتتناسب مع قوتها الشرائية، وهذا الأمر ينجم عنه زيادة الاستهلاك.

وفي الجماهيرية الليبية التي تتبع سياسة الدعم تكون الســـلع المدعمة متاحة لجميع الليبيين أغنياء وفقراء، وذلك لصـــعوبة الفصـــل بيـــن الأغنياء والفقراء في توزيع هذه الســـلع، الأمـــر الـــذي يـــؤدي إلى زيادة غير منطقية في الاســـتهلاك، بـــل واستخدام السلع المدعمة في غير الهدف المخصـــص لهـــا مـــثل استخدام الخبز والدقيق في تغذية الماشـــية والدواجن، بل يصل الأمر إلى تهريب هذه السلع إلى الـــبلاد المجاورة، وقد عرض التليفزيون الليبي كميات بالأطـــنان تم ضبطها في المنافذ الحدودية بين ليبيا وغيرها من البلاد المجاورة.

لقد قفزت أرقام الدعم المخصص للسلع التموينية في الســـنوات الخمس الأخيرة من 41 مليون دينار سنة 1993 إلى 160 مـــليون ديـــنار ســـنة 1997، أي بنسبة 400% تقريـــباً فـــي حيـــن أن الزيادة السكانية في الفترة المذكورة حـــوالى 500 ألـــف نســـمة حيث أن عدد السكان في عام 1993 حـــوالى 4.155 مـــليون نسمة وصل إلى 4.655 مليون نسمة في عام 1997.

---

[1] د. رفعت المحجوب، إعادة توازن الدخل من خلال السياسة المالية، دار النهضة، مصر، ص 97.

ثـم إن سياسـة الدعـم تدعو بعض المستهلكين إلى تغييـر نمط استهلاكهم، كما يترتب على سياسة دعم السلع زيـادة فـي دخول المستهلكين نتيجة انخفاض إنفاقهم على السلع المدعمة، مما يؤدي إلى زيادة في إنفاقهم على السلع الأخـرى، وهذا يؤدي إلى رفع أسعارها ويحدث خللاً في هيكل الأسعار.

ومجمـل القـول إن اتـباع سياسة الدعم العيني في الـدول الـنامية عمومـاً ومنها ليبيا، تعتبر دعوة صريحة لـزيادة الاسـتهلاك، وهـذا يـثير التـنافس بين الأموال المخصصة للاستهلاك وتلك الأموال التي يجب تخصيصها للاستثمار للقيام ببرامج التنمية.

وباسـتخدام التحليل الاقتصادي يمكن توضيح تأثير الدعـم على سلوك المستهلك، وهل يفضل المستهلك الدعم عينياً أم نقدياً متمثلاً في زيادة الأجور.

الفرع الأول

تأثير الدعم على سلوك المستهلك

يسـعى المسـتهلك دائمـاً إلى تحقيق أقصى إشباع ممكـن من السلع والخدمات وهذه طبيعة بشرية، إلا أن هذا الإشـباع يتحدد بقدرة المستهلك الشرائية، ونظراً لأن الدعم مـا هو إلا تخفيض في ثمن السلعة عن الثمن الحقيقي، أي عـن ثمن التوازن، فالمستهلك يزيد من استهلاكه من السلع المدعمة في حدود ظروفه[1].

ولتوضـيح ذلـك نفترض أن مستهلكاً معيناً له دخل محـدود، وأنـه ينفق دخله كله على سلعتين فقط هما (س، ص)، ويفـترض أن ثمـن هـاتين السلعتين معروف في السـوق، فإنـه يمكن معرفة المقادير التي يمكن أن يحصل عـليها من مجرد النظر إلى خريطة منحنيات السواء دون أن يكـون لدينا معلومات عن مقادير المنفعة التي سيحصل عليها[2]، ويوضح ذلك الشكل رقم (1).

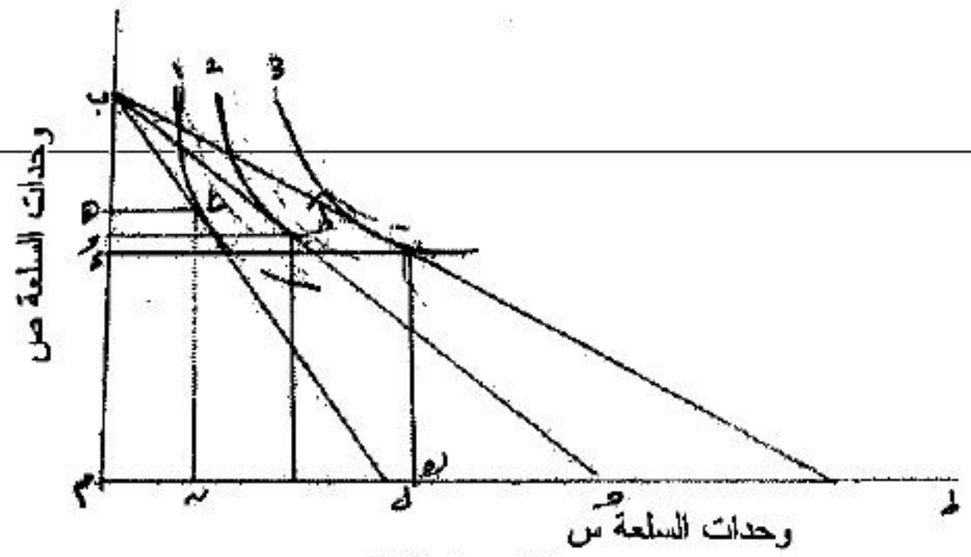

شكل رقم [1]

فالكمية (م ط) تمثل كمية السلعة (س) التي يمكن أن يحصـل عليها المستهلك لو أنفق دخله كله على هذه السلعة فقط، والكمية (م ب) تمثل كمية السلعة (ص) التي يمكن أن يحصل عليها المستهلك لو أنفق دخله كله على هذه السلعة، وعـند النقطة (ع) يشترى المستهلك (م ن) من السلعة (س) ويشـتري (م هـ) من السلعة (ص) وهي تمثل أكبر إشباع يمكن أن يحصل عليه المستهلك.

فعـندما تقوم الحكومة بدفع إعانة للسلعة (س) وذلك بتخفيض ثمنها عن ثمن التوازن، فإن المستهلك يستطيع أن يشـتري عـدداً أكبر من وحدات السلعة (س) بنفس الدخل وهـو (م ج) بـدلاً من (م ل). أما ثمن السلعة (ص) فباقٍ على حاله لم يتغير، ولذا سيكون دخل المستهلك هو (م ب) مقومـاً بوحـدات من السلعة (ص) وطالما أن ثمن السلعة (س) قـد انخفض فينتقل مركز التعادل إلى النقطة ط على منحـنى السواء الثاني حيث يتمكن المستهلك في هذه الحالة مـن الحصول على (م أ) من وحدات السلعة (س) وكذلك (م و) مـن وحـدات السـلعة (ص). ومعنى هذا أن دعم السـلعة (س) يـؤدي إلى زيادة الاستهلاك من هذه السلعة

[1] Allan Williams. Public finance and budgetary policy. George Allan union Ltd. Rouskin house. London, 1964, p, 168.

[2] د. عبد المنعم البيه، تحليل في القيمة والتوزيع، ط2، 1964، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ص 18-52.

وهذا الأثر يتوقف على أثرين:

أولاً أثر الدخل:

فانخفاض ثمن السلعة (س) يعني في حقيقة الأمر زيادة الدخل الحقيقي للمستهلك أي مقدرته الشرائية، فيشتري وحدات أكثر من هذه السلعة.

ثانياً أثر الإحلال:

نجد أن هناك أثراً آخر لانخفاض ثمن السلعة (س) فهو يحد من عدد الوحدات التي يستهلكها من السلعة (ص) ويزيد في نفس الوقت من عدد الوحدات التي يستهلكها من السلعة (س)، أي تحل وحدات من السلعة (س) التي أصبحت رخيصة نسبياً محل وحدات السلعة (ص) التي أصبحت غالية نسبياً حتى تصبح الكميات التي يحصل عليها من السلعتين ممثلة بالنقطة (ك) من وحدات السلعة (س) والنقطة (د) من وحدات السلعة (ص)، وعليه فإن الكمية المطلوبة ستتوقف على قوة واتجاه:

أولاً: منحنى الاستهلاك الخاص بالدخل لإحداث أثر الدخل.

ثانياً: على منحنى السواء الأعلى من ناحية أخرى لإحداث أثر الإحلال.

الفرع الثاني

المفاضلة بين الدعم السلعي والدعم النقدي من وجهة نظر المستهلك

لما كان الدعم السلعي في حقيقته زيادة في دخل المستهلك، وذلك بتخفيض ثمن السلعة المدعمة، لذا يرى البعض أنه يمكن استبدال الدعم السلعي بدعم آخر نقدي، وذلك بزيادة نقدية في الدخل وترك أسعار السلع (كلها أو بعضها) التي كانت محلاً للدعم للسوق ومؤشراته في تحديد ثمنها.

إن فكرة استبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي دون المساس برفاهية فئة المستهلكين قد تكون صحيحة من الناحية النظرية المبدئية، إلا أن صحتها تتوقف على ثبات عدد من الشروط يشك في تحقيقها بالنسبة للظروف الاقتصادية للدول النامية ومنها ليبيا، ولتحليل هذا الأمر نفترض أن الدولة استطاعت حساب الدعم السلعي وأعطته في صورة نقدية[1] كما يتضح في الشكل رقم (2). ويلاحظ في هذا الشكل ما يأتي:

1- نفترض أن هذا الرسم يمثل السلوك الإنفاقي للمستهلك وأن نقطة توازن المستهلك قبل الدعم هي ($د_1$) وأن المستهلك إذا أنفق دخله كله سيحصل على الكمية ($ن س_1$) من السلعة س والكمية ($ن ص_1$) من السلعة ص.

2- ثم عند منح إعانة للسلعة (س) ينتقل المستهلك إلى منحنى سواء جديد ($م_2$)، ويتحدد توازنه الجديد عند النقطة ($د_2$) ويحصل هذا المستهلك الرشيد لو أنفق دخله كله على هاتين السلعتين على كمية من السلعة المدعمة (س) وهي ($ن س_2$) وكمية أقل من السلعة غير المدعمة ص هي الكمية ($ن ص_2$).

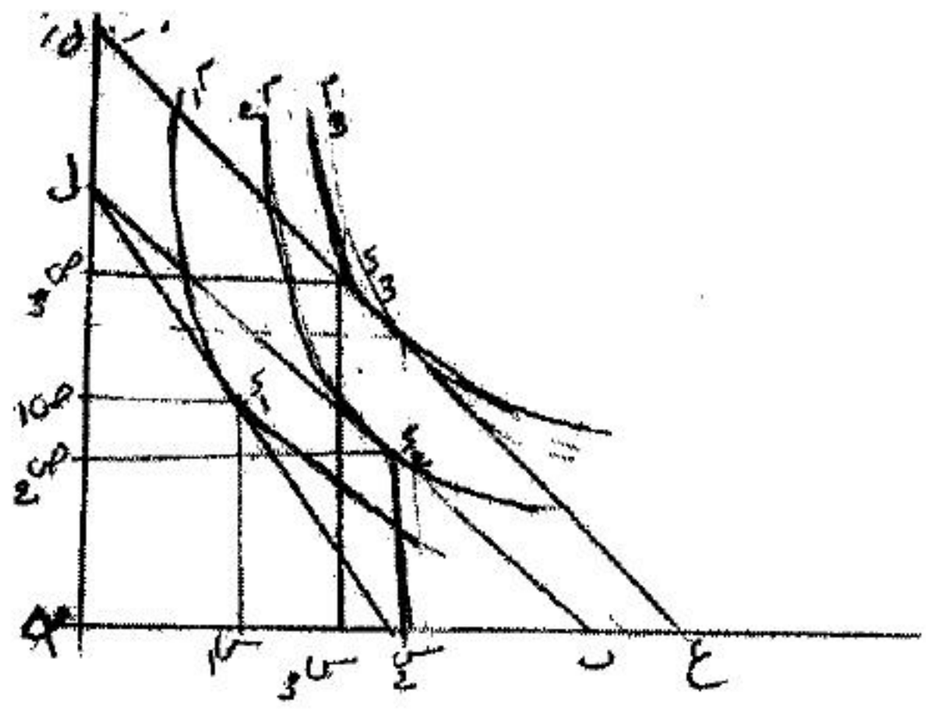

شكل رقم [2]

[1] Robert M. AWH. Microeconomics theory and application. John Wely. London 1976, p. 102-103.

3- فإذا قامت الدولة بإلغاء الدعم ويعني ذلك ارتفاع أسعار السلع المدعمة وانتقال خط الدخل إلى (ل و) ومعنى ذلك تدهور رفاهية المستهلك لانتقاله من منحنى سواء أعلى (م2) إلى منحنى سواء أدنى (م1) وانخفاض ما ينفقه على السلع المدعمة، بينما لا يتأثر ما ينفقه على السلع الأخرى.

4- فإذا قامت الدولة بمنح إعانة نقدية متمثلة في زيادة الأجرة فسينتقل خط الدخل إلى (ل ب) وينتقل المستهلك إلى منحنى سواء أعلى (م 3) وتكون نقطة توازن هذا المستهلك عند النقطة (د3) أي أنه سيخفض من السلعة التي كانت محلاً للدعم وألغي عنها وسيزيد من استهلاكه من السلع الأخرى وهو المطلوب.

أي أنه من الناحية المبدئية يمكن استبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي دون تدهور ورفاهية المستهلك، بل قد ينطوي هذا التحول إلى تغيير مطلوب في خط الإنفاق[1] من خلال التقليل من الإنفاق على السلع التي كانت مدعمة وزيادة الإنفاق على السلع الأخرى كما تشير إليه نقطة التوازن الجديد (د3)، وتتوقف هذه النتيجة على بقاء الأشياء الأخرى على حالها ولاسيما أسعار السلع الأخرى حيث أن خط الدخل الجديد موازٍ لخط الدخل الأول بما يعني ثبات أسعار السلع الأخرى، وهذا الشرط من الصعب تحقيقه، حيث أن إلغاء الدعم عن السلع المدعمة سيترتب عليه ارتفاع أسعار السلع الأخرى بفعل عوامل التشابك في الاقتصاد، بل وتدفع أيضاً أسعار السلع التي كانت مدعمة نحو الارتفاع بمستوى أكبر من مستوى الإعانة التي فقدت، والنتيجة ارتفاع حاد في الأسعار لا تعادله الإعانة النقدية، يعني صعوبة بقاء هؤلاء المستهلكين على منحنى سوائهم الأصلي.

يوضح التحليل السابق أن الدعم النقدي يزيد من إشباع المستهلك أكثر مما لو أعطى دعماً سلعياً وذلك من وجهة نظر المستهلك، ولذلك تفضل الدول المتقدمة منح الدعم النقدي، وذلك اعترافاً بمبدأ سيادة المستهلك، بينما الدول النامية ترى أن منح المستهلك دعماً سلعياً أفضل لتشككها في إساءة استخدام النقود من وجهة نظر سياستها الاقتصادية والاجتماعية واستراتيجية التنمية السائدة فيها[2].

المطلب الثاني

أثر الدعم على الإنتاج

يسعى المنتج دائماً إلى زيادة أرباحه وهي تمثل الفرق بين الإيرادات الكلية المتحصل عليها من بيع منتجاته، وبين التكاليف الكلية التي يتحملها في سبيل إنتاج منتجاته، وعندما تتدخل الحكومة بتسعير هذه المنتجات بسعر أقل من سعر التوازن، مراعاة منها لتواضع مقدرة المستهلكين الشرائية، ولبيع هذه السلع بالسعر المحدد من قبل الحكومة، تقوم الحكومة بتقديم إعانة لمنتجي هذه السلع المحدد ثمنها بأقل من ثمن التوازن بغرض تخفيض التكاليف الثابتة أو المتغيرة التي يتحملونها أو زيادة أرباحهم التي يحققونها (أو تقليل خسارتهم) أو تخفيض أثمان عوامل الإنتاج كلها أو بعضها. وتقصد الحكومة من وراء ذلك إلى توصيل السلعة إلى المستهلك بثمن منخفض.

فالمنتج في هذه الحالة لا يعدو أن يكون موصلاً للإعانة كلها أو بعضها للمستهلك، وقد تهدف الحكومة من وراء ذلك إلى تحفيز المنتجين على زيادة حجم الإنتاج أو حتى المحافظة على الحجم الحالي[3]، وقد يكون غرض الحكومة حماية الصناعة الوليدة حتى تستطيع أن تقف على

---

[1] د. محمد رضا العدل، مجلة كلية التجارة جامعة عين شمس، 1981، ص 634-636.

[2] د. وجدي حسين، مدخل العمل التنموي والأكثرية الفقيرة، مجلة مصر المعاصرة، يوليو 1977، العدد 409، ص 69.

[3] د. محمد رضا العدل، اقتصاديات المالية العامة، مكتبة التجارة والتعاون بالقاهرة، ط2، ص 160-161.

قدميهـــا فـــي وجه المنافسة الأجنبية في السوق المحلية أو العالمية.

فمن أهم أغراض الدعم حماية المشروعات الإنتاجية الوطـــنية واستمرارها، إلا أنه عند تطبيق هذه السياسة في الـــدول النامية، يحدث التلاعب بغرض زيادة هامش الربح واســـتغلال الســـلع المدعمـــة فـــي غيـــر الأغراض التي خصصـــت مـــن أجلها، كما تؤدي هذه السياسة إلى ضعف الحافـــز على زيادة الإنتاج من هذه السلع، وهروب بعض المنـــتجين مـــن إنتاج السلع المدعمة إلى إنتاج سلع أخرى تباع بسعر أعلى.

المطلب الثالث

أثر الدعم على الادخار والاستثمار

يـــتعرض الادخار الحكومي في معظم البلاد النامية إلى تدهور شديد، ويرجع انخفاض معدلاته إلى التوسع في الإنفـــاق الحكومـــي عـــلى خدمات الرفاهية العامة كالتعليم والصـــحة والإســـكان والمـــرافق العامـــة ودعـــم الســـلع الاســـتهلاكية المخصصة للاستهلاك الشعبي[1]، كما أن جزءاً كـــبيراً من الأموال قد وجه في عديد من الدول النامية إلى الأغـــراض الحـــربية والإنفاق على التسليح، وقد أدى ذلك بشـــكل واضح إلى تخفيض معدلات الادخار الحكومي في هذه البلاد.

كمـــا تـــتقاعس حكومـــات الدول النامية عن تعبئة المدخـــرات المحلية، وتعتمد على رؤوس الأموال الأجنبية وأدى ذلك إلى ما يسمى استرخاءً في نمو الادخار القومي، كمـــا أن تـــزايد حجـــم الدعم يؤدي إلى التضخم والأخير يقضـــي عـــلى الادخار. ونظراً لأن للدعم تأثيراً سلبياً على الادخـــار القومـــي فيهـــا فهذا يؤدي إلى انخفاض الأموال المخصصـــة للاســـتثمار، هذا بالإضافة إلى حصول الدعم عـــلى نصـــيب كـــبير من الموارد العامة فيكون ذلك على حساب الأموال المخصصة للاستثمار.

المطلب الرابع

أثر الدعم على تخصيص الموارد

يـــؤدي الدعم السلعي إلى تعطيل جهاز الثمن وينتج عـــن ذلك تشويه هيكل الأسعار في الداخل وإشاعة الأسعار الإداريـــة بـــدلاً من الأسعار الاقتصادية[2]، فهو سيسلب من جهـــاز الثمن وظيفته الأساسية في التعبير عن القيم الحقيقية للســـلع والخدمـــات التي ينتجها المجتمع والتي هي الأساس في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

ويزيد الخلل في الأسعار عندما تدخل السلع المدعمة فـــي التجارة الدولية (المنتجات النفطية) ويتحدد سعرها في الســـوق العـــالمي الـــذي يعكـــس قيمـــتها الحقيقية بالنسبة للاقتصاد القومي، فالدعم يؤدي إلى تشويه الأسعار، وكذلك فســـاد الأثمـــان والإخـــلال بالأســـاليب والإدارة الرشيدة للاقتصـــاد القومـــي، وبالـــتالي يحول دون سريان الأسعار الحقيقيـــة الـــتي هي أساس الوصول إلى الكفاءة الاقتصادية في التخصيص الأمثل للموارد.

وبســـبب أن للدعـــم الســـلعي يؤدي إلى عدم الكفاية الاقتصـــادية فـــي تخصيص الموارد، تلجأ الدول المفتوحة اقتصادياً إلى استخدام أسلوب الدعم النقدي، وإذا كان هناك دعـــم ســـلعي فهو يحتل نسبة ضئيلة من الإنفاق العام مع وجـــود الضـــوابط الإدارية السليمة، وأن هذا الدعم ليس له تأثير على تخصيص الموارد.

---

[1] United Nations. Implementation of the international development strategy voles. New York 1973, p. 20.

[2] د. محمد محمود محمد، مشكلة الدعم بين اعتبارات السياسة المالية ومتطلبات الاقتصاد القومي، رسالة دكتوراه مقدمة إلى جامعة عين شمس، 1991، ص 40 وما بعدها.

المطلب الخامس

أثر الدعم على ميزان المدفوعات

أمـــا عـــن أثـــر الدعـــم على ميزان المدفوعات في الجماهيـــرية الليبية، فالدعم يعمل على زيادة الواردات من الســـلع الغذائيـــة نظراً لقصور العرض من الإنتاج المحلي، ويوضح الجدول رقم (3) تطور الواردات من بعض السلع الغذائية في السنوات 1995-1997.

وتـــرجع زيـــادة الاســـتهلاك الناتجة عن الدعم إلى ســـواء استخدام السلع المدعمة ما يؤدي إلى زيادة الواردات الأمـــر الذي يؤدي إلى تبديد الموارد الاقتصادية، كما يؤدي الدعـــم إلى تغييـــر أنماط الاستهلاك لصالح السلع المدعمة مما ينتج عنه زيادة في الواردات.

فقـــد ارتفعت الواردات من الحبوب ومنتجاتها من حوالـــي مـــليون طن في عام 1995 إلى حوالي 2 مليون طـــن فـــي عام 1997، أي تضاعفت تقريباً في حين أن عـــدد السكان في الجماهيرية كان 4.8 مليون نسمة تقريباً فـــي عـــام 1995، ووصل إلى 5.3 مليون نسمة في عام 1997 (بمـــا فيهـــم الأجـــانب). ومعنى هذا أن متوسط استهلاك الفرد ارتفع من حوالي 220 كيلو جرام في عام 1995 إلى حوالـــي 380 كيلو جرام في عام 1997 في حيـــن أن الإنتاج المحلي من القمح زاد من 23 ألف طن عـــام 1995 إلى 37 ألف طن عام 1996 وإنتاج الشعير زاد وفـــي نفـــس الفترة من 117 ألف طن إلى 262 ألف طن[1]

[1] المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962-1996، الإدارة العامة لتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، ص 76.

جدول3 تطور كمية وقيمة الواردات من بعض السلع الغذائية في السنوات 1995، 1996، 1997[1]

ر	السلعة	الكمية بالطن			القيمة بالألف دينار		
		1995	1996	1997	1995	1996	1997
1	حليب طازج	156	7	48	115	4	62
	ألبان	82	22	102	56	14	66
	زبادي	333	688	635	191	418	422
	حليب مسحوق	16498	22141	19470	14057	14842	12055
	ألبان مركزة	29837	49849	26939	11091	18053	13436
	زبدة	2843	2681	1680	1979	1855	1243
	سمن نباتي	360	1119	3	267	821	2
	جبن	6577	4532	7727	7009	5827	8068
	جملة الألبان ومشتقاتها	**56686**	**81139**	**52104**	**24867**	**41834**	**35354**
2	قمح غير مطحون	351952	255970	366656	32062	28464	36551
	أرز	102072	85146	272776	15386	14412	41175
	شعير غير مطحون	–	70588	620869	–	3658	34947
	ذرة غير مطحونة	–	266440	159245	–	20871	12240
	حبوب أخرى	–	424	5168	–	222	1302
	دقيق قمح	588364	433040	594366	61213	58228	70920
	دقيق غير قمح	–	121	–	–	41	–
	مكرونة بأنواعها	–	1143	730	–	607	340
	منتجات المخابز	–	1426	1228	–	140	1101
	جملة الحبوب ومنتجاتها	**1042388**	**1114298**	**2020978**	**108661**	**126633**	**198576**
3	زيت زيتون	806	9	13	1346	16	18
	زيت عباد الشمس	1009	15068	21	3557	5378	7
	زيت ذرة	89594	71991	99087	35112	28677	37109
	جملة الزيوت	**91409**	**87068**	**99121**	**40015**	**34061**	**37134**
4	سكر	147729	137028	188003	24324	23676	26635
	بن	3076	1227	4437	3453	1836	5223
	شاي	17181	13606	17921	12589	12776	16493
	جملة سكر، بن، شاي	**167986**	**151851**	**210361**	**40366**	**38288**	**48351**
5	طماطم	70261	50692	34361	24648	18171	11342
6	بقوليات	31411	53488	17260	11859	11794	6521
	الإجمالي				**228416**	**276781**	**337258**

[1] البيانات من أمانة اللجنة الشعبية العامة، إدارة التفتيش والمتابعة.

وهذه الزيادة في الواردات تدل على سوء الاستهلاك واستخدام الحبوب في العلف الحيواني وتهريبها إلى الخارج في صورة دقيق.

وكذلك الحال زادت الواردات من الزيوت الغذائية والسكر والشاي والبن بما لا يتناسب مع الزيادة السكانية، وإن كانت انخفضت الواردات من الألبان ومشتقاتها والبقوليات ومعجون الطماطم ويرجع ذلك إلى أنها أزيد من المطلوب أو أن توزيعها تم لمن يحضر أولاً بدون تقنين الكميات مما يؤدي إلى سوء استخدامها وتهريبها.

ويرى الكاتب أن تحسب الواردات على أساس حاصل ضرب عدد السكان في متوسط الاستهلاك الفردي المعقول الذي يحدد قيمة غذائية مرتفعة على أساس المقننات الغذائية العالمية.

فقد قفزت قيم الواردات من السلع الغذائية من 228.4 مليون دينار في عام 1995 إلى 270 مليون دينار في عام 1996 ثم إلى 337.3 مليون دينار في عام1997.

وجملة القول أن اتباع سياسة الدعم تؤدي إلى زيادة الواردات مما يؤثر في توازن ميزان المدفوعات، والعلاج يكمن في زيادة الإنتاج المحلي من السلع الغذائية، مع ضغط الطلب على هذه السلع، لأن سياسة الاعتماد على الواردات من السلع الغذائية من السوق العالمية لها آثار خطيرة، لأن من لا يملك غذائه لا يملك قراره.

المبحث الرابع

نحو سياسة دعم رشيدة

إن عملية إعادة توزيع الدخل التي تجري في الاقتصاد الليبي حالياً عن طريق الدعم، هي لصالح جميع المستهلكين وليست لمحدودي الدخل ومنخفضيه وحدهم، وهذا الوضع لا يتفق مع الهدف الأساسي من تقرير هذه الإعانات، فالمفروض أن تكون الاستفادة لذوي الدخل المحدود والمنخفض فقط، بينما الواقع أن الاستفادة الكبيرة تعود على أصحاب الدخول المرتفعة، نظراً لأن سياسة الدعم لم تربط بين مستوى الدخل ومقدار الاستفادة من الدعم. ويوضح ذلك أسلوب توزيع السلع المدعمة، ثم لا تتناسب هذه الاستفادة مع الأعباء التي تقابلها، فنجد عدم التناسب بين استفادة مرتفعي الدخل والضرائب المباشرة التي يدفعونها.

ولما كان نظام الدعم غير محكم، ويمثل ثغرة تثير طمع الطامعين حيث تتسرب السلع المدعمة إلى السوق الحرة في الداخل وإلى السماسرة والمهربين عبر الحدود، الأمر الذي خلق فئة طفيلية تستحوذ على السلع المدعمة وتتاجر في قوت الشعب.

ويختلف موقف دول العالم المعاصر من الدعم، فمن الدول من قام بالترشيد ومنها من ألغى الدعم كلية، إلا أنه توجد شروط لنجاح سياسة الدعم في الدول النامية كسياسة معترف بها مع ضرورة ترشيد سياسة الدعم، ونتناول ذلك على النحو التالي.

المطلب الأول

موقف دول العالم المعاصر من سياسة الدعم

إن موقف دول العالم المعاصر يتحدد في أنه لا يمكن الاستغناء عنه لمواجهة المشاكل الاقتصادية التي ترتكز على أوضاع اقتصادية لا تكف عن التغير والتطور، ولهذا فإنه في ظل هذه الأوضاع يصعب القول بالقدرة على حسم أية مشكلة قائمة وضمان عدم تجددها بصفة نهائية[1]، ولذلك يتم التعامل مع الظاهرة بمفهوم ديناميكي يتغير ويتطور على الدوام، حيث يقوم المفهوم على توقع المشكلات والاستعداد المسبق لمواجهتها، لا على مجرد الاكتفاء بمن تفاجئه الأحداث فيرتجل الحلول لتي تضر في

[1] د. عادل حشيش، الدعم السلعي والأمن الغذائي، مرجع سابق، ص 20.

بعض الأحيان أكثر مما تفيد[1].

وعـــلى ذلك فإن برامج الدعم يتم وضعها في إطار المفهـــوم الاقتصـــادي مع تفضيل إعطاء الدعم نقداً بشكل عـــام، مـــع منح لبعض إعانات الدعم العيني بشكل محدود وبالتالي تصبح آثاره محدودة ولا مشاكل في هذه الحالة.

أمـــا عن موقف الدول النامية من ظاهرة تزايد الدعم فيكون بالسماح باستمرار هذه الظاهرة أو مواجهتها بإلغائها أو ترشـــيدها، ومـــا يعني ذلك من تحقيق منافع من جانب وتضحيات من جانب آخر.

ويختـــلف موقـــف الـــدول النامية من علاج ظاهرة التضـــخم، فيرى البعض أن العلاج يكمن في إدارة الطلب، حيـــث تعـــزى الضغوط التضخمية إلى التشويه الحادث في الأســـعار المحـــلية والـــناجم عـــن تدخل الدولة في النشاط الاقتصـــادي، وأن العلاج يتمثل في إلغاء الدعم خلال فترة قصـــيرة مع زيادة الأجور في نفس الوقت. وإن كان هناك ضـــرورة من مساعدة محدودي الدخل فيتم ذلك في صورة نقديـــة عن طريق الربط بين الأجور والأسعار وبين نفقات المعيشـــة. بيـــنما يـــرى البعض الآخر أن التضخم ظاهرة ترتـــبط بالعـــرض أكثر من الطلب وبالتالي يتم التركيز في الأمد الطويل على ضرورة زيادة الإنتاج وبالأخص الإنتاج الـــزراعي، مع زيادة الإيرادات العامة وترشيد سياسة الدعم وليـــس إلغاؤهـــا باعتبارها سياسة لازمة لتوفير الحاجات الأساســـية لمحدودي الدخل، إلا أنه في جميع الحالات يجب أن يكـــون الدعـــم استثناءً وليس قاعدة، وتطبق في أحوال اقتصـــادية معينة ولظروف تبرره، وإلا فإن شاع استخدامه لفسدت الأثمان، واختلت الإدارة الاقتصادية الرشيدة لموارد المجتمع.

[1] د. رمزي ذكي، مشكلة التضخم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980، ص 637-638.

المطلب الثاني

شروط نجاح سياسة الدعم

إن تخطيـــط الإنتاج في الدول النامية يجب أن يكون موجهـــاً نحـــو تلـــبية الاحتياجات الأساسية، وعند اختيار سياسة الدعم، لا بد من توفر مجموعة من الشروط لضمان تحقيق الأهداف المرجوة وأهم هذه الشروط:

تحديد المستحقين للدعم:

أولاً| يقصـــد بذلك تحديد المجموعات المستهدفة وهم المســـتحقون لـــلدعم (فقـــراء الريف، فقراء المدن، صغار المـــزارعين، الكـــادحون المعدمون.. الخ)، ويجب تعريف المجموعـــات بقـــدر كبير من الدقة. وهذا يقتضي أن يكون شـــكل توزيع الدخل واضحاً، وخريطته محددة المعالم أمام صـــانع القـــرار. ومـــما يدعو إلى الأسف أن شكل توزيع الدخل غير محدد في معظم البلاد النامية.

ثانياً| يجب إجراء دراسات كمية لتحديد عدد السكان الذيـــن يعيشـــون في مستوى أدنى من الاحتياجات البشرية الدنيا، وإجراء تقدير فيما يتعلق بأهداف الإنتاج والاستهلاك الـــتي يجـــب وضعها لتلبية هذه الأهداف الاستهلاكية خلال فترة زمنية محددة.

ثالـــثاً| دراســـة مـــدى إمكانية الدولة في دعم السلع الغذائيـــة الضـــرورية، ويـــتم ذلك بتحديد السلع التي يجب دعمهـــا، وتوفيـــر المـــبالغ اللازمـــة لهذا الدعم من موارد حقيقيـــة، ثـــم كيفيـــة إيصال هذا الدعم لمستحقيه مع وضع الإجـــراءات الكفيـــلة بعدم تسريه إلى غير مستحقيه وذلك على النحو الآتي:

1- ضـــرورة الـــرقابة السياسية والإدارية على القرارات السياســـية المتعـــلقة بتحديد نوعية الحاجات المستحقة لـــلدعم. والأولويات المقررة في شأن إشباعها لضمان عـــدم انحـــراف نشـــاط الدولة الاقتصادي والمالي عن

أهـداف الـنفع العـام والذي يتحقق عن طريق رعاية المواطـنين الأكـثر حاجة، وفقاً لترتيب معين تقدم فيه الحاجـات الأهم على الحاجات الأقل أهمية حيث تتأثر هـذه القـرارات بالضـغوط الـتي يمارسـها بعض الأشخاص لخدمة مصالحهم.

2- ضـرورة توافـر السـلع المدعمة في المكان المناسب والوقـت المناسـب وبكميـات وجودة معقولة حتى لا تنشـط السـوق السوداء، حيث أنه مع انخفاض الرقابة عـلى السلع المدعمة تظهر السوق السوداء والإسراف في الاستهلاك.

3- لا بـد مـن إحكـام الـرقابة على منافذ توزيع السلع المدعمـة، وتقليل دور الوسطاء إلى أدنى حد في حالة تداول هذه السلع. ويفضل أن تكون العلاقة مباشرة بين الأجهـزة التنفيذية والمستهلك مع إحكام السيطرة على منافذ التوزيع.

4- لا بـد مـن المتابعة المستمرة لبرامج الدعم لسد منافذ التسرب أولاً بأول لتحقيق الاستفادة الحقيقية من الآثار الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة من سياسة الدعم.

المطلب الثالث

ضرورة ترشيد سياسة الدعم

يتضـح مـن الدراسة السابقة أن آثار الدعم السلبية تفـوق الأهداف المحققة منه، إلا أن إلغاء الدعم فجأة سوف يـلحق ضرراً كبيراً بأصحاب الدخول المحدودة من خلال ما يترتب عليه من ارتفاع أسعار ليس فقط بمقدار الدعم بل قـد تكـون أزيـد من ذلك، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعيشـة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الاحتفاظ بـالدعم بشـكله الحـالي يعتـبر أمراً غير مقبول وإسرافاً وتبديداً لموارد الدولة الاقتصادية، حيث أن نسبة كبيرة من دوافـع شراء السلع التموينية ترجع لعوامل نفسية لرخص أسـعارها، هـذا علاوة على الاختلال الشديد في الأسعار النسبية.

ويـرى الـباحث أن الحـل يتمثل في وضع خطة اقتصادية لمدة خمس سنوات تبدأ من عام 2000 أو 2001 مع بداية الألفية الثالثة وتنتهي بعد خمس سنوات من تاريخ بدئهـا لإلغـاء الدعم نهائياً وقصره فقط على القمح ودقيقه بنسـبة 50% من الدعم المخصص لهذه السلعة في الوقت الحـالي وتحويـل الدعـم السلعي إلى دعم نقدي يتمثل في زيـادة الأجور والمرتبات والتوسع في الضمان الاجتماعي لمسـاعدة المرضـى والعجـزة وكـبار السن الذين سوف يضاروا من رفع الأسعار وذلك على النحو الآتي:

1- نظـراً للإسـراف الشديد في استهلاك القمح والدقيق، حيـث أن متوسـط استهلاك الفرد في ليبيا يبلغ حوالي ثلاثـة أمـثال المتوسـطات العالمية (380 كيلوجرام متوسط استهلاك الفرد في ليبيا عام 1997 في حين أن المتوسـط العالمي لم يتجاوز 120 كيلوجرام) ويوصي الـباحث بتخفيض دعم هذه السلعة بنسبة 10% سنوياً، وذلـك بـتخفيض رغيـف واحد كل سنة من العشرة أرغفـة التي تباع بربع دينار، وهو أمر غير محسوس وهذا سيؤدي إلى توفير حوالي 13 مليون دينار سنوياً حيـث أن متوسـط دعـم القمح والدقيق في السنوات الخمس الأخيرة حوالي 130 مليون دينار.

2- يلاحـظ زيادة استهلاك السكر نظراً لانخفاض أسعاره حيـث أن سعر الجوال زنة 50 كيلوجرام 6 دينارات، ومتوسـط اسـتهلاك الفرد سنوياً حوالي 38 كيلوجرام فـي حين أن المتوسط العالمي أقل من 20 كيلوجرام، وأن زيـادة استهلاك السكر تسبب كثيراً من الأمراض أهمهـا مرض البول السكري. ويرى الباحث تخفيض دعـم هذه السلعة 20% سنوياً، حيث يبلغ متوسط دعم هذه السلعة حوالي 6.5 مليون دينار، وبذلك يؤدي إلى

توفير مبلغ 1.3 مليون دينار.

3- يقترح الباحث استبعاد السلع التي حققت أرباحاً من الدعم وهي البقوليات والزيت والخميرة والبن وكذلك استبعاد دعم معجون الطماطم وتوجيه دعمها للإنتاج المحلي حتى يمكن زيادة الإنتاج.

4- يوصي الباحث بتخفيض دعم الأرز 20% سنوياً وهذا يؤدي إلى توفير مبلغ 2.3 مليون دينار حيث أن متوسط دعم هذه السلعة يبلغ 11.7 مليون دينار تطبيقاً للجدول رقم [2].

5- يرى الباحث تخفيض دعم الشاي بنسبة 20% سنوياً وبذلك يلغى في نهاية السنوات الخمس، وهذا يؤدي إلى توفير 700 ألف دينار حيث أن دعم هذه السلعة حوالي 3.5 مليون دينار طبقاً للجدول رقم [2].

وبذلك يمكن توفير 17.3 مليون دينار سنوياً من دعم السلع التموينية (الدعم المباشر).

6- أما بالنسبة للدعم غير المباشر الذي يقدم للشركات الصناعية والخدمية، والمتمثل في بيع السلعة أو الخدمة بسعر أقل من تكلفتها، يوصي الباحث بأن يمنح هذا الدعم بعد مرحلة الإنتاج حتى تخضع العملية الإنتاجية للأداء الاقتصادي السليم، وفي حالة الرغبة في دعم هذه السلع، فإن الدعم يقدم في مرحلة توزيع السلعة على المستهلك على حسب الكمية المنتجة، وليست في المرحلة الإنتاجية حتى يمكن الحكم على درجة كفاءة وأداء الصناعة.

7- أما بالنسبة للدعم المستتر المتمثل في الفرق بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية للمنتجات النفطية، يوصي الباحث بتقليل الفرق بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية، وذلك بزيادة الأسعار المحلية 20% سنوياً، حيث تبلغ جملة الاستهلاك السنوي المحلي من المنتجات النفطية حوالي 35 مليون دينار[1]، وبذلك يتم توفير 7 مليون دينار سنوياً. ويلاحظ أن تخفيض الدعم على المنتجات النفطية سيتبعه ارتفاع في الأسعار، وبالتوعية وزيادة التنمية الاجتماعية يمكن التخفيف من حدة ارتفاع الأسعار.

8- بإضافة المبالغ الموفرة من دعم السلع التموينية وهي 17.3 مليون دينار إلى المبالغ الموفرة من دعم المنتجات النفطية يبلغ إجمالي الوفر حوالي 24.3 مليون دينار، ويمكن استخدام هذا المبلغ في زيادة الأجور والمرتبات بنسبة 5% سنوياً حيث يبلغ إجمالي الأجور والمرتبات حوالي 2141 [2] مليون دينار في عام 1998 وتحمل ميزانية الدولة الفرق حيث تمثل الزيادة في الأجور والمرتبات حوالى 105 مليون دينار، يطرح منها مبلغ الدعم الموفر وهو 24.3 مليون دينار وتتحمل ميزانية الدولة الباقي وقدره حوالي 80 مليون دينار.

9- يواكب ذلك تكثيف الجهود لزيادة الإنتاج الزراعي والوصول إلى درجة مرتفعة من الاكتفاء الذاتي.

10- القيام بحملة إعلامية لمحاربة الإسراف في الاستهلاك وشرح المقننات الغذائية السليمة اللازمة لجسم الإنسان، مع تشديد عقوبات تهريب السلع التموينية.

---

[1] مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 37، التطورات النقدية والمصرفية لعام 1996، جدول 37-38.

[2] اللجنة الشعبية العامة، مذكرة مشروع قانون الميزانية العامة للسنة المالية 1429.

الخاتمة والتوصيات

من استعراض الدراسة السابقة نجد أن الدعم كسياسة أمر معترف به في الدول المتقدمة والنامية على السواء، وإن كانت الدول المتقدمة يسود فيها الدعم النقدي بينما الدول النامية يسود فيها الدعم السلعي، وقد قسمنا هذه الدراسة إلى أربعة مباحث. الأول منها لتعريف الدعم وأنواعه، وكيف أن بعض تلك التعاريف يوسع في مفهوم الدعم حيث يشمل الدعم المستتر أو المقنع (والمتمثل في الفرق بين سعر المنتجات القابلة للتصدير والمنتجات النفطية) في السوق المحلي، وبين سعرها في السوق العالمي على أساس أن تكلفة الفرصة الضائعة، وكذلك تخلي الدولة عن تحصيل بعض فرائضها، والبعض يضيق في مفهوم الدعم على أساس أنه الفرق بين تكلفة إنتاج السلعة أو الخدمة أو تكلفة استيرادها وبين سعر بيعها للمستهلك وهو الذي يطلق عليه الدعم المباشر. ثم أوضحنا أنواع الدعم وهو الدعم المباشر وغير المباشر الذي يمنح للشركات الصناعية والدعم المستتر السابق ذكره.

وفي المبحث الثاني أوضحنا الهدف من سياسة الدعم وهو المحافظة على حد أدنى من الغذاء، والمحافظة على استقرار الأسعار، ولإعادة توزيع الدخل القومي لصالح الفئات الفقيرة. ثم أوضحنا في المبحث الثالث الآثار الاقتصادية للدعم في أنه يؤدي إلى زيادة الاستهلاك ويقلل من الحافز على الإنتاج ويؤدي إلى التخصيص غير الكفء للموارد ويؤدي إلى زيادة الواردات.

ونظراً لأن آثار الدعم السلبية تفوق الأهداف المحققة منه، ومن ثم يقتضي الأمر إلغاء هذه السياسة، إلا أن إلغاءها فجأة قد يلحق ضرراً كبيراً بأصحاب الدخول المحدودة ويؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعيشة، لذلك يوصي الباحث بالآتي:

1- وضع خطة اقتصادية لمدة خمس سنوات يتم في نهايتها إلغاء جميع الدعم ما عدا 50% فقط من دعم القمح والدقيق، وسيؤدي ذلك إلى توفير 17.3 مليون دينار سنوياً من مبالغ الدعم وفي نهاية السنة الخامسة يصبح الدعم قاصراً على 50% من دعم القمح والدقيق، وهذا بالنسبة للدعم المباشر.

2- أما بالنسبة للدعم المستتر فلا بد من زيادة أسعار المشتقات النفطية في السوق المحلي بنسبة 20% سنوياً، وبذلك يتم مضاعفة أسعار المشتقات النفطية في خمس سنوات وهذا يؤدي إلى توفير حوالي 7 مليون دينار.

3- يقترح الباحث زيادة الأجور بنسبة 5% سنوياً ويتكلف ذلك حوالي 105 مليون دينار منها 24.3 مليون دينار موفرة من الدعم، ويتم تدبير 80 مليون دينار.

4- وبالنسبة للدعم غير المباشر يكون قاصراً على مرحلة توزيع السلعة على المستهلك حتى يمكن الحكم على كفاءة أداء الصناعة.

5- زيادة الخدمات الاجتماعية وإعانات المرض والشيخوخة حتى يمكن التلطيف من حدة زيادة الأسعار.

6- وبذلك يمكن إلغاء الدعم وآثاره السلبية وتحويله إلى دعم نقدي، ومن ثم علاج الاختلال في الأسعار النسبية ومحاربة الإسراف في الاستهلاك والتخصيص الكفء للموارد وتقليل حجم الواردات من المواد الغذائية، على أن يصاحب ذلك زيادة الإنتاج المحلي الزراعي والغذائي.

المراجع:

1. حسن عبد السلام، الغذاء والصحة، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ.
2. د. رفعت المحجوب، إعادة توزيع الدخل القومي من خلال السياسات المالية، دار النهضة القاهرة، 1976.
3. د. رمزي ذكي، مشكلة التضخم في مصر، الهيئة العامة للكتاب، 1980.
4. د. سعد طه علام، الدعم لأسعار السلع الغذائية والزراعية، مذكرة رقم 1285، معهد التخطيط القومي مصر، 1981.
5. د. عادل أحمد حشيش، الدعم السلعي والأمن الغذائي، دار الجامعات المصرية، 1981.
6. د. عبد المنعم البيه، تحليل في القيمة والتوزيع، الدار القومية للطباعة والنشر، ط2، 1969.
7. د. فـــتحي محمد إبراهيم يوسف، أزمة الغذاء العالمي مهمات عاجلة، المؤتمر العلمي الثاني عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، 3-7 نوفمبر 1987.
8. د. محمد رضا العدل، اقتصاديات المالية العامة، مكتبة التجارة والتعاون، ط2، 1981.
9. د. محمد رضا العدل، الدعم في مصر، مجلة كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1981.
10. د. محمـــد محمـــود محمـــد، مشـــكلة الدعم بين اعتبارات السياسة المالية ومتطلبات الاقتصاد القومي في مصر، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة عين شمس 1991.
11. د. وجدي حسين، مدخل العمل التنموي والأكثرية الفقيرة مجلة مصر المعاصرة، 1977.
12. الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، 1962-1997.
13. اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، منجزات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال ثمانية وعشرين عاماً.
14. اللجنة الشعبية العامة للمالية، تقرير متابعة الميزانية في الفترة من 1.1-1428.9.30م.
15. اللجنة الشعبية العامة مذكرة ومشروع قانون الميزانية للسنة المالية سنة 1429م.
16. المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962-1996.

دوريات:

17. البنك الدولي، تقرير عن التنمية، 1981.

18. البنك الدولي، التمويل والتنمية، 1989.

19. مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، موازين مدفوعات بعض الدول العربية المصدرة للنفط، 1996.

20. مصرف ليبيا المركزي النشرة الاقتصادية، التطورات النقدية والمصرفية لعام 1997، المجلد 37.

المراجع الأجنبية:

21. Allan Williams. Public finance and budgetary policy. George Allen. Union Ltd. Rouskin house 1964.

22. Carl. S. shop. Th terminology of subsidy in essay in honner of giuseppe vol 2 padau 1972.

23. Jeffery M. davis. The fiscal role of food subsidy.

24. Johansen. Public finance. Fifth printing North Holland.

25. Musgnave. Richard. Peggy musgrave. Public finance in theory and practice. Hill book company 1980.

26. Robert M. Awh. Microesonomics theory and application John Wely. London 1976.

27. United Nations. Department of international.

28. United Nations. Implementation of the international development strateg. Vol. I New York 1973.